مجتمع

غوتيريس يطالب بالتصدي لارتفاع منسوب البحار

أطلق الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس خلال «قمة منتدى جزر المحيط الهادئ»، الثلاثاء، «نداء استغاثة عالمياً» للتصدّي لأزمة ارتفاع منسوب مياه البحار في هذه المنطقة، مشيراً إلى أن وتيرته تتسارع. وقال غوتيريس: «أنا في تونغا لإطلاق نداء استغاثة عالمي بشأن ارتفاع منسوب مياه البحار. هناك كارثة عالمية تعرّض للخطر جنّة المحيط الهادئ». وتتميز جزر المحيط الهادئ بكثافتها السكانية المنخفضة، وتنبعث منها مجتمعة أقلّ من 0,02% من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية سنوياً. (فرانس برس)

132 قتيلاً حصيلة سيول السودان وفيضاناته

كشفت السلطات السودانية عن ارتفاع عدد قتلى السيول والفيضانات التي تشهدها البلاد منذ أسابيع إلى 132، في حين يواصل عناصر الدفاع المدني جهود إنقاذ عالقين من جراء انهيار «سد أربعات». وقالت غرفة الطوارئ الحكومية، في بيان، إن عدد الأسر المتضررة ارتفع إلى 31 ألفاً و666، وأن عدد البيوت المنهارة كلياً بلغ 12 ألفاً و420، إضافة إلى 11 ألفاً و472 بيتاً انهارت جزئياً». وتضرر نحو 50 ألف شخص يعيشون على الجانب الغربي من «سد أربعات» ولم يتم بعد تقييم الأضرار على جانب السد الشرقي. (الأناضول)

غضب الأطباء متواصل في الهند

تتواصل في أنحاء الهند الاحتجاجات المتعلقة بجريمة قتل واغتصاب بشعة تعرضت لها طبيبة متدربة في التاسع من أغسطس/آب الماضي، وأثارت غضباً واسع النطاق في أنحاء البلاد. والثلاثاء، أطلقت الشرطة الهندية الغاز المسيل للدموع ومدافع المياه لتفريق مئات المحتجين في مسيرة بمدينة كولكاتا (شرق)، للمطالبة بتنحي ماماتا بانيرجي رئيسة وزراء ولاية البنغال الغربية. وقالت الشرطة إنه تم نشر أكثر من خمسة آلاف شرطي في كولكاتا ومدينة هاوراه المجاورة. وأظهرت لقطات تلفزيونية أن المحتجين بقيادة طلاب جامعيين اجتازوا الحواجز الحديدية التي أُقيمت على طريق مسيرتهم إلى أمانة الولاية، مما دفع الشرطة إلى ضربهم بالهراوات. وأحجم الأطباء حديثو التخرج عن فحص المرضى الذين لا يعانون من حالات طارئة في مناطق عديدة بالبلاد منذ الحادث الذي وقع في كلية الطب الحكومية (أر جي) في كولكاتا بسبب اعتصامهم للمطالبة بحق الضحية وتعزيز الأمن للنساء في المستشفيات. وأنشأت المحكمة العليا في الهند فرقة عمل لسلامة المستشفيات وطلبت من الأطباء المحتجين العودة للعمل لكن بعضهم رفض التراجع عن موقفه. وذكرت جريمة قتل واغتصاب الطبيبة (31 سنة) الهنود بجريمة اغتصاب جماعي لطالبة (23 سنة) في حافلة خلال تحركها في نيودلهي عام 2012، ويقول نشطاء إن النساء يعانين من مستويات عالية من العنف الجسدي رغم تشديد القوانين.

(رويترز)

تكررت تظاهرات الأطباء في كولكاتا (روبالْ تشودري/ Getty)

عراقيون يقتلون الكلاب السائبة بالشوارع

بغداد ـ **آدم محمود**

ثأراً لطفلته ذات الخمس سنوات التي تعرضت لهجوم من كلب سائب في مطلع العام الحالي، قام العراقي رافد عمران بقتل 15 كلباً في يوم واحد، ثم بات يطاردها في كل مكان حتى بات يلقب بـ«صائد الكلاب»، وكلما علم بوجود كلب سائب في منطقة، توجه إليه للتخلص منه. يقول عمران لـ«العربي الجديد»: «الكلاب السائبة تسببت بأمراض وإعاقات وحالات وفاة في منطقتي الواقعة شرقي بغداد، والتي تحيط بها مناطق خالية ومزارع. في اليوم الذي تعرضت فيه ابنتي لهجوم من كلب سائب، تمكنت من قتل خمسة عشر كلباً بمسدسي الشخصي خلال نحو عشر ساعات. لم تصب ابنتي بداء الكلب رغم تعرضها لجرح في ساقها، لكن الكثير من سكان المنطقة أصيبوا بالمرض بعد تعرضهم لعضات الكلاب السائبة. حدثت حالة وفاة لامرأة تسكن قريباً من دارنا من جراء هجوم مجموعة من الكلاب السائبة عليها قبل نحو عامين، ولم تكن وفاتها نتيجة تعرضها للعض، لكنها حاولت الهرب فسقطت أرضاً وارتطم رأسها بحجر وكان ذلك سبب وفاتها».

ويؤكد الطبيب في دائرة صحة بغداد، محمد العبيدي لـ«العربي الجديد»، أن «حالات التعرض للهجوم في ازدياد بمختلف المحافظات نتيجة الانتشار المتزايد للكلاب السائبة، وتوفر وزارة الصحة الأمصال المضادة لعضة الكلب. تزيد وقائع العض عن ألف حالة سنوياً، وهذه الحالات هي التي ترد إلى المراكز الصحية لتلقي العلاج، وتوجد من بينها هجمات شرسة تؤدي إلى الوفاة. لكن هناك هجمات لا تنتهي بالعض، بل تسبب مضار صحية خطيرة، فهناك أشخاص أصيبوا بالسكري أو أمراض في القلب من جراء الهلع الذي يتعرضون له». وداء الكلب مرض خطير ينجم عن العض، وقد يؤدي إلى الوفاة في حال لم يعالج المصاب. ودعت وزارة الصحة العراقية الجهات المسؤولة في مختلف المحافظات إلى القيام بحملات إبادة للكلاب السائبة، مشيرة إلى أن مخاطر كبيرة تواجه المواطنين من جراء هجمات الكلاب في الأحياء السكنية داخل المدن والقرى.

يقول وليد شاهين، الذي يسكن في منطقة الغزالية غربي بغداد، لـ«العربي الجديد»، إن عائلته تقلق كثيراً مع حلول المساء، حين تبدأ الكلاب السائبة بالانتشار في الشوارع. ما دعاه مع عدد من رجال الحي إلى العمل على التخلص من هذه الكلاب.

ويُدافع شاهين عن عمليات القتل التي ينفذها بعض الأهالي، بالقول: «الحكومة غير مهتمة بالمشكلة، ما يجعل المواطنين يتصرفون بعشوائية للتخلص من الكلاب. الطعام المسموم هو الخطة التي أتبناها مع رفاقي، واستطعنا بها قتل عدد غير قليل من الكلاب، إذ نترقب قدومها، أو نذهب إلى حيث تتجمع، ونرمي لها طعاماً مكوناً من لحوم تحتوي على مادة سامة، وتنفق الكلاب خلال ساعات قليلة». وانتشرت في العديد من الشوارع مشاهد لكلاب مقتولة بالرصاص أو بالسم، وتتباين المواقف الشعبية بين من يدعون من يقتلون الكلاب السائبة إلى إكمال مهمتهم، وبين من يطالبون بنقل تلك الكلاب إلى مواقع خارج المدن أو المناطق السكنية. يقول الناشط في مجال البيئة وحقوق الحيوان، نصير الفلاحي لـ«العربي الجديد»: «هناك ضرورة ملحة لإنهاء وجود الكلاب السائبة داخل المدن، وذلك للأضرار التي تتسبب بها، والمخاطر التي تنتج منها، وهذه مسؤولية الجهات الرسمية ومسؤولي المحافظات، خصوصاً مع عدم وجود أي اهتمام بالحيوانات الأليفة بشكل عام».

ويلفت الفلاحي إلى أهمية وجود بعض الحيوانات الأليفة داخل المدن، وهذا ما نراه من قبل أغلب بلدان العالم التي صاروا في بعضها إلى يعمدون توفير الحماية والرعاية للكلاب والقطط، وفي بعض البلدان هناك حماية لأصناف أخرى من الحيوانات الأليفة، لكن «الأمر مختلف لدينا، إذ لا يتمتع المجتمع العراقي بثقافة تربية الحيوانات الأليفة أو الاهتمام بها، ومن يولون اهتماماً برعاية حيوانات الشارع فئة قليلة داخل مجتمعنا، لذلك نجد عدم وجود ألفة بين هذه الحيوانات والسكان». ورغم أنه يدعو إلى التخلص من الكلاب السائبة داخل المدن، لكن الفلاحي يشير إلى ضرورة أن يكون ذلك بطرق أخرى غير قتلها، لافتاً إلى أن «نشطاء بيئيين ناشدوا الجهات الحكومية إنشاء مواقع لجمع الكلاب السائبة، ويمكن عبر ذلك منعها من التكاثر لتقليل أعدادها تدريجياً». مواقع لجمع الكلاب السائبة، ويمكن عبر ذلك منعها من التكاثر لتقليل أعدادها تدريجياً».

لا توجد عقوبات

لا توجد إحصائية رسمية لأعداد من تعرضوا لإصابات من جراء هجمات الكلاب السائبة في العراق، لكن الأعداد كبيرة، والجدل كبير أيضاً حول طرق التخلص منها، خصوصاً إطلاق النار عليها في الشوارع. ولا توجد عقوبة ضد من يقتل كلباً، فبحسب قانون الصحة الحيوانية، يسمح للمواطنين بالتخلص من الكلاب السائبة.

تحقيق

مدينة حمد

كره إسرائيلي خاص لفقراء غزة

كانت مدينة حمد إحدى المناطق القليلة المخططة عمرانياً في قطاع غزة ولا تعرف الزحام القائم في بقية المناطق، قبل أن يدمرها قصف الاحتلال

حجم الدمار هائل في مدينة حمد (عبد الرحيم الخطيب/ الأناضول)

أمجد ياغي

نشر جيش الاحتلال الإسرائيلي مقطع فيديو يظهر تدمير مبنًى بالكامل داخل «مدينة حمد السكنية» بالقرب من مدينة خانيونس، جنوبي قطاع غزة، وكان المبنى يضم شققاً سكنية لعدد من الأسر الأشد فقراً، من بينهم أسرة الفلسطينية عطا فالفلاح، التي تضم خمسة أيتام حصلوا على الشقة بدعم قطري قبل أكثر من سبع سنوات. كانت الفلاح (47 سنة)، تشاهد مقطع الفيديو بينما يتقطع قلبها، كما تقول، إذ يدعي الاحتلال في الفيديو أنه قضى على مراكز وجود «إرهابيين»، بينما في الحقيقة يضم المبنى المكون من خمسة طوابق 25 شقة سكنية، وجميع أصحابها مدنيون، وهم من أسر الأيتام والشهداء والعائلات شديدة الفقر، وجميعهم خرجوا من مناطق مخيمات أو منازل رديئة إلى المدينة التي أصبحت أملاً لهم. كانت أسرة الفلاح من بين الأسر التي تعتمد على مساعدات دورية تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية، وعلى «الكابونة» الدورية التي تمنحها وكالة «أونروا»، وتتيح لها بعض الدقيق والأرز والسكر وكمية من البقوليات، فابنها الأكبر خريج جامعي لكنه عاطل من العمل، وبقية الأبناء يدرسون في مراحل تعليمية مختلفة. تقول الفلاح لـ«العربي الجديد»: «كان يكفينا خبز وزعتر وكأس من الشاي، وكنا راضين بالنصيب. المهم أنه كان لدينا منزل آمن يحمينا من حرارة الشمس صيفاً ومن برد الشتاء، وكنا نعيش في سلام منذ حصلنا عليه بعد عدة سنوات من فقد زوجي قبل 12 سنة نتيجة تداعيات إصابة تعرض لها خلال العدوان الإسرائيلي الأول بين عامي 2008 و2009».

تضيف: «نزحت مع عدد من سكان مدينة حمد إلى منطقة قريبة، وهناك تم وضع الأطفال والنساء في الخيام، بينما كان الرجال يبيتون بين الخيام أو في العراء، وقد شاهدنا تدمير المدينة بأعيننا عندما أغار الاحتلال عليها مرات عدة، وفي إحدى المرات دمر القصف أكثر من عشرة أبراج سكنية في أقل من ساعة، وكنا نشاهد الدخان والغبار يملأ السماء. عندها تذكرت فرحتنا عندما دخلنا المنزل لأول مرة، كما تذكرت كل لحظة سعادة فيه، فقد كان بالنسبة لنا أملاً جديداً كوننا فقراء لا نستطيع شراء منزل. لقد كان منزلنا جميلاً، لكن الاحتلال دمره، ودمر معه مصدر أماننا الوحيد، وقتل الكثير من عائلاتنا، وأنا شخصياً فقدت ثلاثة من أشقائي».

وانسحبت قوات الاحتلال الإسرائيلي صباح الأحد الماضي من المدينة بعدما دمرت غالبية مبانيها، وعادت أعداد كبيرة من السكان لتفقد مساكنهم، وقد صدموا لتدمير منازلهم، فعادوا بمفاتيح المنازل كي يحتفظوا بها كما احتفظ أجدادهم بمفاتيح منازلهم عقب النكبة الفلسطينية في عام 1948. من بين هؤلاء إسلام العجل (40 سنة)، الذي حصل على المنزل كمنحة جزئية كونه من بين أصحاب الأسر الأشد فقراً في غزة التي تضم مسنين ومرضى، وقد نزح قبل أشهر إلى جامعة الأقصى خشية على سلامة والدته المسنة وأطفاله بعد أوامر الاحتلال بإخلاء المنطقة، وكان قد استضاف أشقاءه النازحين من مدينة غزة بعدما دمر الاحتلال منازلهم في بداية العدوان، لكنه أصبح نازحاً مثلهم.

سارع إسلام لتفقد المنزل عقب الانسحاب الإسرائيلي، لكنه وقف لفترة لا يمكنه إيجاده، ثم تعرف إليه من الحائط الزهري الذي طلاه بنفسه ضمن غرفة بناته الصغيرات، والذي بقي على حاله داخل المنزل شبه المدمر، فانخرط في نوبة بكاء. يقول لـ«العربي الجديد»: «كنا نتوقع الإخلاء، وكنا متجهزين له عبر وضع الملابس والأغراض في أكياس بلاستيكية، لكنهم دمروا المدينة خلال العملية العسكرية التي استمرت نحو ثلاثة أشهر في بداية العدوان، إلى جانب القصف المتكرر في نهاية العام الماضي. بعدها قلنا إنه لن يحصل تدمير إضافي، فعدنا، لكنهم هاجموا الأحجار القليلة التي تحمينا». يضيف: «واجهنا إذلالاً غير مسبوق، ونزحنا كثيراً، وبالاحقنا الاحتلال في كل مكان ننزح إليه، ونتمنى أن ينتهي هذا الكابوس. كنا ننظر إلى مدينة حمد على أنها أملنا الأخير، حتى بعد تدمير أجزاء منها في نهاية العام الماضي، وقد قبلنا أن نعيش بين الركام داخل أربعة حيطان، لكن الاحتلال لاحقنا ودمر ما تبقى». وبدأ الاحتلال الإسرائيلي التدمير الممنهج لمدينة حمد في بداية ديسمبر/ كانون الأول 2023، عبر قصف عدد من المباني والشقق السكنية، وعندها الحق دماراً كبيراً بسبعة أبراج سكنية وأضراراً واسعة في البنية التحتية، وبعدها تكرر قصف عدد من الشقق السكنية بهدف تهجير الآلاف من سكان المدينة، الذين كانوا يستضيفون الكثير من أقاربهم النازحين.

وعاد عدد من سكان المدينة إليها عقب الانسحاب الإسرائيلي في بداية إبريل/ نيسان الماضي من مناطق عديدة في خانيونس، ونصبت عدة عائلات خياماً بالقرب من منازلها المدمرة، وبعضهم نصبوا خيامهم داخل شققهم السكنية رغم تدمير النوافذ والأبواب، على اعتبار أن ذلك أفضل من نصب الخيام في العراء. وشكل أهالي المدينة لجنة لمتابعة شؤون السكان ووضعت على مواقع التواصل الاجتماعي لإبقاء الترابط في ما بينهم، حتى أصبحوا يشكلون مجتمعاً متكافلاً. كان عبد الله أبو سليمان واحداً من كبار المنطقة الذين يتولون حل الخلافات والمشاكل، وخلال جولة قام بها في المدينة، شاهد حجم الدمار الكبير الذي طاول المساكن والشوارع. يقول لـ«العربي الجديد»: «لا يريد الاحتلال أن تعود المدينة إلى الحياة، ولا عودة سكانها، وحجم التدمير يجعلها غير صالحة للعيش، وقد طاول كل مقومات الحياة، سواء السوق التي خلقت مصادر رزق لكثيرين، أو مناطق الخدمات، وحتى مسجد الشيخ حمد». يضيف: «منذ الأسبوع الأول للعدوان استقبل سكان المدينة عدداً كبيراً من النازحين من أقاربهم، خصوصاً من شمالي القطاع، لكن الاحتلال نفذ في الشهر الأول مجزرة داخل شقة سكنية جرى استهدافها بشكل مباشر، واستشهد داخلها ثمانية أفراد، من بينهم خمسة أطفال. عندها بدأ الناس يأخذون حذرهم، وباتت التجمعات في الشوارع نادرة. كان الناس يصارعون للبقاء، فقد عاش الكثيرون منهم تحت ظروف الفقر الشديد في ظل حصار وفرص عمل شحيحة، ووجدوا في هذه المدينة أملاً، وعاشوا فيها لسنوات في سلام حتى أصبحت مجتمعاً متكاتفاً. الآن دمر الاحتلال المباني والشوارع، وشرد آلاف الأسر، ومن بينهم أبناء شهداء، وأرامل، وذوو إعاقة وجرحى، ومسنون ومرضى. عاقبنا الاحتلال مرات عدة، وهو يلاحقنا في كل مكان». وأرامل، وذوو إعاقة وجرحى، ومسنون ومرضى. عاقبنا الاحتلال مرات عدة، وهو يلاحقنا في كل مكان».

تدمير ممنهج

بُنيت مدينة حمد السكنية على ثلاث مراحل، من خلال اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة، والتي دمّر قصف الاحتلال الإسرائيلي مقرّها في غربي مدينة غزة، وخلال العدوان الحالي، دمّر الاحتلال معظم مباني المدينة البالغ عددها 53 مبنى، تضمّ 2464 وحدة سكنية، كما دمّر البنية التحتية للمدينة بالكامل، ومن بينها المسجد والمدرسة.

أكاديميا

خسائر طلبة الثانوية العامة في غزة

زهير هواري

لن يأسف حوالي 450 من طلبة الثانوية العامة الفلسطينيين لخسارة عامهم الدراسي، ليس لأنهم غير مبالين، بل لأنهم بكل بساطة خسروا حياتهم بعدما استشهدوا جرّاء العدوان الإسرائيلي الذي بدأ منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي على قطاع غزة، ولا يزال مستمراً. وبحسب وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، قتل الجيش الإسرائيلي 430 طالباً في القطاع و20 في الضفة الغربية، أي أن 450 عائلة فلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية خسرت أبناءها، بدلاً من أن تسهر لتأمين الراحة لهم، استعداداً لامتحان الثانوية العامة، وبعده تنتظر نتائجهم لتفرح بنجاحهم، إذ بها تُفجع بخسارتهم. وتشير آخر إحصائية صادرة عن الوزارة، إلى أن هنالك ما لا يقل عن 8000 شهيد في قطاع غزة ممن هم في سن الدراسة، عدا عن المفقودين، وهناك أكثر من 12500 طالب جريح، بينهم 2500 أصبحوا من الأشخاص ذوي الإعاقة. وتبعاً للوضع الذي يعانيه قطاع غزة وسط حرب الإبادة التي يشنها الجيش الإسرائيلي، فقد حرم الاحتلال 39 ألف طالب من أبنائه من التقدم للامتحانات التي تمهد للانتقال إلى المرحلة الجامعية، وهو أمر لم يسبق له مثيل في تاريخ الأساة الفلسطينية، وسينعكس بالضرورة على مستقبل هؤلاء الشباب، خصوصاً أنّ الفلسطيني الذي تعمل إسرائيل بكلّ ما تملك من آلة حرب وعدوانية على تجهيله وحرمانه من حقوقه الآدمية في التعليم، اعتبر دوماً وأبداً أن العلم هو سلاحه الرئيسي لإيجاد موقع له تحت هذه الشمس، وبالتالي هو سفينة النجاة للخلاص من الفقر والقهر والتجويع الذي يمارسه الاحتلال عليه.

ولا تنبع الصعوبة فقط من خسارة عام دراسي، بل أساسها هو استحالة التعويض على هؤلاء، بالنظر إلى ما تخطط له إسرائيل في ما يتعلق بمصير القطاع برمته. فما يمارسه الجيش الاسرائيلي ليس أقل من عملية تدمير ممنهجة وشاملة للأرض ومن وما عليها، ما يجعل إعادة الإقامة فيها مسألة متعذرة، لأن على أهل المنطقة أن يبدأوا حياتهم ثانية من الصفر تماماً وما دونه حتى. فما معنى أن تحتاج عملية إعادة الإعمار بحسب تقديرات المكاتب الهندسية الدولية والأممية إلى 14 سنة وأكثر، هذا إذا توافرت الأموال من الدول المانحة التي سبق وقدمت مساعدات تحولت إلى مستشفيات ومدارس وجامعات ومشاريع تنموية، فإذا بالدافع والدبابات وصواريخ الطائرات تدكها دكاً، ثم تأتي الجرافات لتبددها وتجعلها مجرد ركام متناثر، تتطلب إزالته جهود سنوات وليس أياماً أو أشهر.

العضلة تبدو متداخلة خصوصاً أنّ ليس في الأفق القريب أو المتوسط ما يؤشر إلى وقف لاطلاق النار.

(باحث وأكاديمي)

احتجاز 552 جثماناً فلسطينياً ومئات من شهداء غزة

وقفة سابقة لأهالي الشهداء المحتجزة جثامينهم (حازم بدر/فرانس برس)

قالت مؤسسات فلسطينية، الثلاثاء، إن إسرائيل تواصل احتجاز 552 جثماناً لفلسطينيات وفلسطينيين، بينهم 256 في «مقابر الأرقام»، إضافة إلى مئات من جثامين شهداء العدوان المتواصل على قطاع غزة. وأكد بيان مشترك صادر عن نادي الأسير الفلسطيني (غير حكومي)، وهيئة شؤون الأسرى التابعة لمنظمة التحرير (حكومية)، ومؤسسة الضمير لحقوق الإنسان (غير حكومية)، و«الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء» بمناسبة اليوم الوطني لاسترداد الجثامين الموافق 27 أغسطس/ آب من كل عام، أن «عدد الشهداء المحتجزة جثامينهم بلغ 552 شهيداً في مقابر الأرقام والثلاجات، من بينهم 256 في مقابر الأرقام، ومنهم 296 جثماناً مُنذ عودة سياسة احتجاز الجثامين الإسرائيلية في عام 2015».

وأشارت المؤسسات إلى أن من بين الجثامين المحتجزة 9 سيدات و32 أسيراً و55 طفلاً دون 18 سنة، و5 شهداء من داخل الأراضي المحتلة في عام 1948، و6 شهداء من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان». وقال البيان: «منذ بدء حرب الإبادة في 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، صعّد الاحتلال من احتجاز الجثامين، إذ يحتجز 149 جثماناً، وهذا العدد يشكّل أكثر من نصف الشهداء المحتجزين منذ عام 2015، علماً أن هذا المعطى لا يشمل الشهداء المحتجزين من قطاع غزة». وأضاف البيان: «يقدر عدد الشهداء المحتجزين من غزة لدى الاحتلال بالمئات، ولا يوجد تصريح رسمي من الاحتلال حول الأعداد الحقيقية لعدد جثامين الشهداء من غزة حتّى اليوم». و«مقابر الأرقام» مدافن بسيطة محاطة بجدارة من دون شواهد، ومثبّت فوق كل قبر لوحة معدنية تحمل رقماً لا اسم صاحب الجثمان، ولكل رقم ملف خاص تحتفظ به الجهات الأمنية الإسرائيلية. ويدعم أميركي متواصل، يشن جيش الاحتلال الإسرائيلي حرباً مدمرة على غزة خلفت نحو 134 ألف قتيل وجريح، معظمهم من الأطفال والنساء، وهناك ما يزيد على 10 آلاف مفقود تحت الركام، وسط دمار هائل ومجاعة قاتلة وانتشار لأوبئة وأمراض معدية في ظل انهيار القطاع الصحي وغلق المعابر وفرض قيود مشددة على دخول المساعدات الإنسانية.

وتواصل إسرائيل هذه الحرب، متجاهلة قرار مجلس الأمن الدولي بوقفها فوراً، وأوامر محكمة العدل الدولية باتخاذ تدابير لمنع أعمال الإبادة الجماعية وتحسين الوضع الإنساني الكارثي في غزة.

(الأناضول)

المرأة اليمنية تُواجه خطاباً تحريضياً وعنفاً

نعز ـ فخر العزب

تُعدّ المرأة اليمنية أكثر فئات المجتمع اليمني تضرراً من الحرب التي تشهدها البلاد منذ أكثر من تسع سنوات، إذ فقدت الزوج والابن والأب والأخ، بالإضافة إلى زيادة معدل العنف ضدها، وانتهاك حقوقها، عدا عن الخطاب التحريضي المتنامي والمتزايد ضدها لسلبها أبسط الحقوق. ويعد اليمن من الدول التي تشهد مستويات عالية من العنف ضد المرأة، نتيجة عوامل عدة سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية وتشريعية.

وتواجه اليمنيات خطاباً تحريضياً من قبل أطراف الصراع المختلفة في اليمن، وصعوبات للحصول على الحماية القانونية والعدالة، وسط تشريعات ضعيفة ونزاع مسلح فاقم من حجم المشكلة. وفي مناطق سيطرة أنصار الله الحوثيين، يزداد الخطاب التحريضي ضد المرأة، إذ يتهمن بممارسة أعمال غير أخلاقية، وتصدر أحكام جائرة بحقهن كما حصل مع عارضة الأزياء انتصار الحمادي التي اعتقلها الحوثيون في فبراير/ شباط 2021 وأصدروا حكماً بسجنها خمس سنوات بتهمة ارتكاب فعل فاضح، وهو الحكم الذي قوبل باستياء الحقوقيين. وأعلنت منظمة «هيومن رايتس ووتش» أن سلطات الحوثيين أجبرتها على توقيع وثيقة وهي معصوبة العينين أثناء الاستجواب، وعرضت إطلاق سراحها إذا ساعدتهم في إيقاع أعدائهم بـ«الجنس والمخدرات».

كما صدرت أحكام بالإعدام كما حصل مع الناشطة فاطمة العرولي التي قضت محكمة حوثية في ديسمبر/ كانون الأول 2023 بإعدامها بتهمة التخابر مع «دول العدوان». ويمنع الحوثيون سفر المرأة داخل اليمن وخارجه إلا بوجود محرم، وبموافقة من الجهات الرسمية. وحددوا الملابس التي يمكن للنساء ارتداؤها، وفصلوا بين الذكور والإناث في بعض كليات جامعة صنعاء، كما حصل في كلية الإعلام، إذ تم تحديد ثلاثة أيام للذكور وثلاثة للإناث منعاً للاختلاط.

أما في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً، فقد تنامى الخطاب التحريضي ضد النساء من على منابر المساجد في حملة يقودها الشيخ عبد الله أحمد علي العديني والذي يهاجم الاختلاط، وعمل النساء.

تقول رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة في الحكومة المعترف بها دولياً، شفيقة سعيد، لـ«العربي الجديد»، إن «طول فترة الحرب في اليمن أثر على النسيج المجتمعي، وتنامى وتيرة العنف بكل أشكاله، أهمها تنامي الخطاب التحريضي ضد المرأة. استخدام خطاب التحريض أو بالأحرى خطاب الكراهية يزداد في ظل غياب الدولة والأمن والسلام وغياب الوعي والتثقيف. هذا الخطاب تتبناه الجماعات الدينية المتطرفة، ومنظمات المجتمع المدني تتعرض لهذا التحريض الممنهج، وهناك بعض الأصوات التي تندد بالخطاب التحريضي لكنها قليلة». وتشير سعيد إلى أن اللجنة الوطنية للمرأة طرحت الخطاب التحريضي ضد النساء في المناطق المحررة في اجتماع مع رئيس الوزراء أحمد عوض بن مبارك. تضيف: «نستطيع التغلب على هذا الخطاب من خلال توعية المجتمع، وخلق خطاب ديني بدعو إلى الوسطية والسلام وقبول الرأي الآخر».

وتقول الصحافية والناشطة وداد البدوي لـ«العربي الجديد»، إن «الجمع بين السلطة والجماعات الدينية المتطرفة أدى إلى الكثير من الخطاب التحريضي ضد النساء، لأن الجماعات الدينية لا تقبل حضور النساء. المؤسسات على اختلافها تساعد أو تحمي المحرض والممتز ولا تقف إلى جانب النساء، ولا توجد أية محاسبة ولا مؤسسات عقابية رادعة. الأمر ينسحب على مناطق سيطرة الحوثيين باعتبار أنها جماعة دينية، وهناك تحريض معلن وصريح ضد النساء، وقرارات اتخذت لقمعهن، من بينها منع النساء من السفر إلا بمحرم أو بموافقة الحكومة».

وتشير البدوي إلى أن «غياب النساء عن المناصب القيادية أعطى مبرراً للجماعات الدينية في توجيهها، وغياب النساء عن المشهد أفقدهن قوتهن وحضورهن، فلا يوجد في اليمن نماذج نسائية قوية قدمتها الأحزاب السياسية إلا بعدد أصابع اليد، وهناك خطاب تحريضي ضد المجتمع المدني ووجود النساء فيه، كما أن هناك خطاباً حزبياً معروفاً، وأسماء معروفة تحرض ضد حضورهن، خصوصاً عندما بدأت النساء تتحدث في مجال السلام أو المشاركة في العملية السياسية وصناعة القرار».

وتضيف: «من بمتلك أدوات معالجة مشكلة الخطاب التحريضي ضد المرأة هي مؤسسات الدولة ممثلة بوزارة الأوقاف والإرشاد، والشباب والرياضة، والتربية والتعليم، والإعلام والثقافة. كل هذه المؤسسات يجب أن تلعب دوراً ريادياً وحقيقياً من أجل مناهضة هذا التحريض، ورفض حملات الكراهية، والعنف ضد النساء، ومحاولة العودة إلى المسار الصحي، وهو مسار العمل التشاركي. ويجب أن يكون للقانون والمؤسسات حضور أفضل في ما يتعلق بمواجهة هذه الظاهرة». وبحسب دراسة قامت بها منظمة «كير» العالمية، وصلت نسبة النساء اللواتي تعرضن للعنف منذ بداية الصراع إلى ما يقارب 63%، وهناك أكثر من 60 ألف امرأة يمنية عرضة لخطر العنف الجسدي والنفسي. وكشفت دراسات أخرى أن حوالي ثلاثة أرباع النازحين البالغ عددهم 4,5 ملايين في اليمن من النساء والأطفال، وتعيل النساء 26% من الأسر النازحة، كما أن قرابة 1,7 ملايين امرأة في اليمن تحتاج إلى الوصول بصورة ضرورية إلى الخدمات التي تمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له. وأشارت الدراسات إلى أن حوالي 12,6 مليون امرأة في حاجة اليوم إلى الخدمات الضرورية لبقائهن على قيد الحياة كخدمات الصحة الإنجابية وخدمات الحماية.

تواجه اليمنيات خطاباً تحريضياً من قبل كل أطراف الصراع

نساء اليمن يعانين في مجتمعاتهن (محمد حمود/ Getty)

أزمة تبعية كنيسة أوكرانيا لبطريركية موسكو

يتواصل الجدال حول تبعية الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية بعد صدور قانون حظر صلة المؤسسات الدينية بروسيا، ما يعني حظر تبعيتها لبطريركية موسكو

موسكو ـ رامي القليوبي

لم تكن الكنيسة الأوكرانية طرفاً في الصراع (سيرغي سوبينسكي/ فرانس برس)

يمس توقيع الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، السبت، على حظر أعمال المنظمات الدينية ذات الصلة بروسيا، بالدرجة الأولى، الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية التابعة تاريخياً لبطريركية موسكو، وبدأ العدّ التنازلي لدخول القانون حيز التنفيذ بعد مرور 30 يوماً على نشره، ما يمنح الكنيسة مهلة لـ«قطع العلاقات مع الكنيسة الأرثوذكسية الروسية»، وسط تحذيرات من أن يفاقم القانون حالة الاستقطاب في المجتمع. وحظي مشروع القانون الذي صوّت لصالحه 265 نائباً بالبرلمان الأوكراني بدعم زيلينسكي منذ البداية، إذ سبق له أن فسّر ضرورته بأن موسكو «تستخدم الكنيسة لقمع استقلال الدول الأخرى، وتقييد حريات المواطنين».

ورغم أن بضع كنائس أرثوذكسية كانت عاملة في أوكرانيا منذ تسعينيات القرن الماضي، إلّا أنّ الانقسام بينها تفاقم في عهد الرئيس الأوكراني السابق بيترو بوروشينكو، والذي قرر في عام 2018 توحيد اثنتين منها، وهما الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية التابعة لبطريركية كييف والكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية المنشقة، وذلك تحت مسمى كنيسة أوكرانيا الأرثوذكسية، والتي تعتبرها الكنيسة الأرثوذكسية الروسية منشقة. وأثار القانون الأوكراني الجديد حفيظة موسكو، إذ حثّ المجمع المقدس للكنيسة الأرثوذكسية الروسية المنظمات الحقوقية الدولية على إبداء رد فعل على التضييق على الأرثوذكس في أوكرانيا، مشبهاً ما يجري باضطهاد المسيحيين في عهد الإمبراطور الروماني نيرون في القرن الأول بعد الميلاد، والقمع في عهد الاتحاد السوفييتي السابق الذي أعلن الإلحاد أيديولوجيا رسمية للدولة. ولم يسلم بطريرك القسطنطينية برثلماوس من انتقادات الكنيسة الأرثوذكسية الروسية، والتي حمّلته المسؤولية الشخصية عما اعتبرته «استحساناً علنياً» للملاحقة الجنائية بحق كهنة الكنيسية الأرثوذكسية الأوكرانية». وأوضحت بطريركية موسكو أن تقريراً لاهوتياً سيكون كافياً لإصدار قرار قضائي بحظر الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية، محذّرة من قابليته للتزوير في ظروف «مطاردة الساحرات». ويعتبر كبير الباحثين في معهد أوروبا التابع لأكاديمية العلوم الروسية، عالم الأديان رومان لونكين، أن القانون الجديد يندرج ضمن حملة ممنهجة من شأنها إحداث الانقسامات بين المسيحيين الأرثوذكس، واستحداث النموذج الأوروبي للعلمانية القاضي بإخضاع المؤسسات الدينية لسلطة الدولة. ويقول لـ«العربي الجديد»: «الحظر المحتمل على الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية بموجب القانون الجديد يندرج ضمن الحملة الكبرى الرامية إلى إحداث انقسامات بين الأرثوذكس، واضطهاد الكهنة بهدف تأسيس كنيسة موالية لمؤسسة الرئاسة».

ويرجح لونكين تضييق الخناق على الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية إلى استنفاد الوسائل الأخرى لتوحيد المجتمع، مضيفاً: «في ظروف الكارثة الاجتماعية والإخفاقات والخسائر الفادحة على الجبهة، يأتي حظر الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية بمثابة حلقة جديدة من مواجهة أي تلميحات إلى العلاقات مع روسيا وتقاليدها وثقافتها الروحية. القانون الجديد قد يشكل ذريعة لعمليات تطهير بحق المستائين من أداء زيلينسكي، إذ تقع أغلبية أبرشيات الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية في وسط وشرق البلاد، وهي المناطق الأكثر تضرراً من تعبئة الأفراد، وذات أعلى نسبة من القتلى بين أبنائها». يتابع: «هذا التطور المفصلي سيفاقم التوترات بين نشطاء الأبرشيات في المحليات، لكنني لا أتوقع خروج أي احتجاجات واسعة النطاق، إذ إن رئيس الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية، المطران أونوفريوس، يتبنى مواقف وطنية ومسالمة. الخلافات حول المسيحية الأرثوذكسية تقلل من مكانة مؤسسة الكنيسة، وحتى من الإيمان بحد ذاته، وتشكل نموذجاً جديداً لأوكرانيا كدولة علمانية بالمفهوم الغربي، ما يعني ذات كنيسة خاضعة». ودائماً ما عزّز الحظر المرتقب على أنشطة الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية مواقف الداعمين للحرب ضد أوكرانيا في موسكو، ورؤيتهم أن كييف تشن حرباً على كلّ ما يمتّ إلى روسيا بصلة.

يدخل قانون الحظر حيز التنفيذ بعد مرور 30 يوماً على نشره

وفي مقال بعنوان «حظر الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية يعزز مواقع خصوم وجود أوكرانيا كدولة»، نشر بصحيفة فزغلياد الإلكترونية الموالية للكرملين، قال رئيس المجلس العلمي لمركز المتغيرات السياسية، البكسي تشيسناكوف، إن «قرار إزالة العراقيل أمام حظر الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية يبدو تحدياً مزدوجاً». وكتب تشيسناكوف: «بالمفهوم الأخلاقي الواسع، فإن هذا تحدّ للجميع، أي لروسيا وللروس وللأرثوذكس ولأنصار القيم التقليدية، وبالمفهوم الضيق، هذا تحدٍّ للدبقراطية وأي عمليات أو مشاريع لتسوية النزاع في أوكرانيا».